

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في السعودية توازنات صعبة

رؤية 2030 تحمي السعوديين من آلام التغيير الاقتصادي



تغييرات قد تواجه تحديات صعبة

وسعت الحكومة من خلال ذلك إلى تخفيف تأثير ارتفاع أسعار الطاقة مع مضاعفة ضريبة القيمة المضافة والضريبة المضافة على المهاجرين ثلاث مرات.

وتتعلق رؤية 2030، أكثر من الحماية الاجتماعية، بخلق فرص عمل للسعوديين في بلد بلغ معدل البطالة فيه 11.7 في المئة في الربع الأول من هذا العام.

وتفيد تقارير أن القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية قد خلق في السنوات الثلاث الماضية ثلث الوظائف الجديدة، البالغ عددها 1.2 مليوناً، والتي تحتاجها المملكة بحلول عام 2022 للقضاء على البطالة.

وقد أكد الأمير محمد بن سلمان في مايو الماضي "لدينا ما بين 200 و250 ألف شخص يدخلون إلى سوق العمل كل عام وأن وظائف القطاع العام محدودة".

وبأخذ السياحة كمثال، قال الأمير محمد بن سلمان إن تطوير الصناعة سيخلق ثلاثة ملايين وظيفة، سيكون مليون منها للسعوديين الذين يمكن أن يحلوا بمرور الوقت محل المغتربين الذين يشغلون في البداية ثلثي الوظائف الشاغرة.

وأكد خلق ثلاثة ملايين فرصة عمل، يمكن تخصيصها للسعوديين فقط في المستقبل. وأيضاً وظائف في القطاع الصناعي وغيره.

وتوقع الأمير محمد بن سلمان في الوقت نفسه أن ترتفع نسبة الأجانب في المملكة من ثلث السكان اليوم إلى النصف خلال العقد أو العقدين المقبلين.

وعند الكتابة عن العقد الاجتماعي المتغير في المملكة العربية السعودية، حذرت الباحثان ميرا الحسين وإيمان الحسين من أن الحكومة تحتاج إلى إدارة التغيير الاقتصادي والاجتماعي السريع، وذلك جزئياً من خلال توفير معلومات أوضح للجمهور.

وحددت الباحثتان القضايا المتعلقة بحقوق الأجانب مقابل الحقوق الممنوحة لأطفال الزيجات المختلطة بين السعوديين وغير السعوديين، والتراجع عن الدين في الحياة العامة، وإجراءات الكشف عن نقاط احتكاك محتملة في المملكة.

وأوضحنا أن تداعيات المظالم القائمة والاستقطاب المتزايد داخل المجتمعات الخليجية، بالإضافة إلى برامج الهندسة الاجتماعية الواسعة قد وضعت المحافظين ضد الليبراليين. وستعتمد قدرة دول الخليج العربي ومن بينها السعودية، على تجديد عقودها الاجتماعية دون اضطرابات لتجنبها خلق مظالم جديدة وعلى حل المظالم القائمة.

أقلت تداعيات الجائحة العالمية والتراجع الحاد في أسعار النفط بظلالها على اقتصادات الدول الخليجية ومن بينها المملكة العربية السعودية التي تمرّ بمرحلة تغيرات اجتماعية كبرى، فيما تحذر تقارير من مواجهتها تغييرات اقتصادية واجتماعية صعبة مستقبلاً ما سيدفع السلطات الحاكمة إلى البحث عن توازنات دقيقة تضمن لها الحفاظ على سياسة اجتماعية وأخرى اقتصادية متكافئتين وتساهمان في حماية السعوديين من خطر التشدد الديني.

السنة التي حذر فيها البنك الدولي من الفقر الذي يلوح في الأفق (2018) إلى 2010 دولاراً في 2020.

وأفاد البنك في ملاحظة إيجابية أنه في حين أن "معلومات الفقر والوصول إلى بيانات المسح لقياس ظروف الرفاهية كانت محدودة" فقد شهدت المملكة العربية السعودية "مكاسب في القدرة الإدارية لتحديد الأسر ذات الدخل المنخفض ودعمها".

ووقع ذلك، حذر البنك من أن الطبقة الوسطى قد تكون أكثر عرضة لآلام التشقق والقيود المالية.

تجديد العقود الاجتماعية

بناء على هذه الإحصاءات يرى دورسي أنه من المؤكد أن المملكة العربية السعودية التي نعرفها في مطلع القرن ليست هي اليوم. ورغم أن السعوديين شكلوا حتى وقت قريب واحدة من أكبر مجموعات المقاتلين الأجانب في الدولة الإسلامية، إلا أن من غير المرجح أن يكون رد فعل السعوديين اليوم على عقد اجتماعي يعدّ برفاهية من المهمل إلى الحد مع احتمال مواجهة مصاعب اقتصادية بالجوء إلى التشدد والتطرف في وقت يسعى فيه ولي العهد السعودي الشاب الأمير محمد بن سلمان إلى إحداث تغيير هائل انطلق في تحقيق البعض منه.

فلقد حرر الأمير محمد بن سلمان الأعراف الاجتماعية وبحر تأثير رجال الدين المحافظين وخلق فضاءات ترفيهية أكبر وعزز حقوق المرأة والفرص المهنية كجزء من خطته للحد من اعتماد المملكة على صادرات النفط سعياً لتنويع مصادر الدخل. ويرى البنك الدولي أن خطة إصلاح رؤية 2030 تعد بحماية المواطنين من آلام التغيير الاقتصادي من خلال تحديث نظام الرعاية الاجتماعية، وإعادة توجيه دعم الأسعار نحو المحتاجين، وإعداد غير القادرين على الحصول على عمل وتدريبهم، وتقديم رعاية ودعم مخصصين للمواطنين الأكثر ضعفاً".

الرياض - تواجه تحولات الدولة السعودية الرابعة التي رسم ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ملامحها في السنوات الأخيرة عبر جملة من التغيرات الجذرية خصوصاً على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وفق رؤية 2030، الكثير من التحديات داخلياً وإقليمياً ودولياً، وهو ما يصعب على قيادة البلاد مهمة خلق توازنات اجتماعية واقتصادية للسعودية مستقبلاً.



ويرى المحلل السياسي والخبير في قضايا الشرق الأوسط جيمس دورسي أن السعودية مقبلة على تحديات اقتصادية واجتماعية كبرى، لكنه يؤكد في المقابل أن رؤية 2030، خطة الإصلاح التي يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، من شأنها أن توفر حماية للمواطنين من آلام التغيير الاقتصادي من خلال جملة من الإجراءات من بينها توطين الوظائف.

مؤشرات متراجعة

أطلق البنك الدولي في توقعاته للعام 2018 للاقتصاد السعودي ثلة من التحذيرات، حيث قال إنه "من المحتمل أن تواجه المملكة مشكلة فقر تلوح في الأفق". وفي توقعاته لعامي 2019 و2020 لاحظ البنك أنه "على الرغم من عدم توفر معلومات رسمية حول الفقر، فإن تحديد الأسر ذات الدخل المنخفض ودعمها يمثل تحدياً".

وفي إحدى الفترات انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السعودي بمقدار النصف تقريباً من ذروة بلغت 17872 دولاراً في 1981 إلى 8685 دولاراً في 2001، وهو العام الذي شكل فيه 15 سعودياً من الطبقة المتوسطة غالبية الجهاديين الذين وجهوا طائرات نحو أبراج التجارة العالمية في نيويورك والبنغافون في واشنطن.

وكان 2001 هو العام الذي كافح فيه العديد من السعوديين لتغطية نفقاتهم وسط أسعار النفط المنخفضة ثم جهود العاهل السعودي الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز لإدخال قدر من القيود المالية السعودية. وشغل العديد وظيفتين وحتى ثلاث وظائف.

وبالعودة إلى العشرية الماضية، فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السعودي مرة أخرى، وإن كان هذا بشكل أقل حدة من 23337 دولاراً في

عندما يستحوذ قيس سعيد على قواعد حركة النهضة

وبروز حركة "نداء تونس" بزعامة الباجي قائد السبسي وفوزها في انتخابات 2014، وكذلك في ظل انكسار مد الإسلام السياسي في المنطقة بعد الإطاحة بحكم محمد مرسي في مصر، والخطاب عندهم، واندمجوا في بريق الحكم ومغريات السلطة، وتحولوا من منتقدين للأنظمة السابقة إلى متبذنين لأسوأ ما كان فيها، وهو التحالف مع المتحكمين في الاقتصاد الموازي والعابثين بقوت المواطن البسيط، ومن لاعين لزمّن الحزب الواحد إلى متذثرين بغطاء اللوبي الواحد الفاسد والمفسد، وهو ما أشار إليه قيس سعيد في مناسبات عدة.

تعرّت حركة النهضة أخلاقياً، وبالمقابل ظهر قيس سعيد كرجل متدين ومحافظ ونظيف اليد ومحارب للفساد ومدافع عن الفقراء، وهو ما جعل تيارات واسعة من السلفيين والمحافظين ومن أنصار النهضة غير المؤدلجين بعقيدة المشروع العابر للحدود يتجهون لدعمه وإعلان مساندتهم لقراراته، فيما بقي جناح الصقور الإخواني وحده يتحدث عن انقلاب، ليس من منطلقات الدفاع عن امتيازات الحكم في الداخل فقط، ولكن كذلك من باب الخشية على تأثير تلك القرارات في عزلهم عن دورهم الإقليمي والدولي.

خلال السنوات العشر الماضية كان قرار النهضة واضحاً، وهو أن تكون في الحكم مهما كان حجم حضورها فيه، ولا تكون في المعارضة حتى ولو حظيت بزعامتها، لذلك تحالفت مع الفساد واستندت إلى العنف في معركتها للسيطرة على البرلمان، ومنه على الحكومة، وعندما اصطدمت بمواقف قيس سعيد سعت لتشويعه وقامت بمحاولات عدة في اتجاه شيطنته، ولكنها لم تفلح في المساس بالجانب القيمي والأخلاقي المترسخ فيه، وهو الجانب الذي أصرّ على أن يتسلح به في مواجهته ما اعتبره مؤامرات تستهدفه وتستهدف الدولة والمجتمع.

عندما تفقد حركة النهضة الحكم تكون قد فقدت أهم أداة جذب قد تستفيد منها، فيعد أن كانت تعتمد منذ سنوات على الخطاب الديني والهوي والأخلاقي، وأكدت بالممارسة العملية أنه خطاب مصطنع لا علاقة له بحقيقة مشروعيها وأدائها، تحولت إلى الاعتماد على السلطة لجذب أنصارهم في الغالب من المستفيدين وأصحاب المصالح والأطماع. واليوم -وبعد فقدانها شرعية الخطاب وأدوات الحكم- تجد نفسها معزولة سياسياً واجتماعياً فيما يبدو قيس سعيد المستفيد الأكبر في البلاد، على أن يفي بوعوده للشعب الذي يسأده، ومن ذلك مواصلة الحرب على الفساد وكشف كل الحقائق الخفية حول السنوات العشر الماضية. ولم تستطع حركة النهضة أن "تقتوس" بشكل يمنحها فرصة التحول إلى تيار شعبي جارف، وإنما بقيت حركة عقائدية لم تخرج -رغم قيادتها للحكم ومشاركاتها في خلال السنوات العشر الماضية- من بوتقة التنظيم الغامض والمغلق والمتلف حول نفسه، والحذر في معاملاته مع عموم الشعب، فالشك يحيط به من داخله، والخوف من الاختراق كان دائماً الهاجس الذي لاحقه، والذي يحمل في جانب منه تعبيراً عن سعيه لاختراق الأحزاب الأخرى، وضربها من الداخل، كما فعل مع أغلب الأحزاب التي تحالفت معه أو التي عارضته ووجد منافذ إلى اقتحام حصونها.

هذا الرجل هو الذي استطاع أن يسحب البساط نهائياً من تحت أقدام الإخوان بعد أن تحالفوا مع الفساد، وطبعوا مع الفاسدين، وظهرت عليهم معالم الثراء الفاحش حتى تغيرت ملامح وجوههم، وتبدلت لهجة الخطاب عندهم، واندمجوا في بريق الحكم ومغريات السلطة، وتحولوا من منتقدين للأنظمة السابقة إلى متبذنين لأسوأ ما كان فيها، وهو التحالف مع المتحكمين في الاقتصاد الموازي والعابثين بقوت المواطن البسيط، ومن لاعين لزمّن الحزب الواحد إلى متذثرين بغطاء اللوبي الواحد الفاسد والمفسد، وهو ما أشار إليه قيس سعيد في مناسبات عدة.

تعرّت حركة النهضة أخلاقياً، وبالمقابل ظهر قيس سعيد كرجل متدين ومحافظ ونظيف اليد ومحارب للفساد ومدافع عن الفقراء، وهو ما جعل تيارات واسعة من السلفيين والمحافظين ومن أنصار النهضة غير المؤدلجين بعقيدة المشروع العابر للحدود يتجهون لدعمه وإعلان مساندتهم لقراراته، فيما بقي جناح الصقور الإخواني وحده يتحدث عن انقلاب، ليس من منطلقات الدفاع عن امتيازات الحكم في الداخل فقط، ولكن كذلك من باب الخشية على تأثير تلك القرارات في عزلهم عن دورهم الإقليمي والدولي.

وبعد العام 2011 راهنت الحركة على أن يكون وصولها إلى الحكم وبقاؤها فيه من بوابة المغالبة امتداداً لموجة انتشار الإسلام السياسي في المنطقة على ضوء ما سمي بالربيع العربي المدعوم خارجياً، ووجدت صدى في جانب من المجتمع التونسي، ولاسيما في الفئات المحافظة ومنها متوسطو وصغار التجار، والجهات التي تعتبر أن الدولة الوطنية لم تنصفها تنمويًا وأهملتها ثقافياً، ولدى التونسيين المقيمين بالخارج ممن راوا في النهضة عنواناً للهوية المهددة. واتخذت موالاة الحركة امتدادات أسرية وعشائرية وقبلية، واعتبرها البعض رداً على ما تم نعتة بموجة التغريب التي حملها الإسلاميون والعروبيون مسؤوليّة كل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك ضمن محاولة لتصفية الحساب مع المشروع البورقويبي والصدمات التي أحدثها في المجتمع وخاصة بتحرير المرأة وتوحيد التعليم والقضاء. وعندما اتسعت دائرة الإرهاب العنيف وبدا المجتمع يستيقظ ويدرك أنه يسير في الاتجاه الخطأ، ومع ظهور معارضة قوية للإسلام السياسي، ولاسيما بعد الأغتيلات السياسية التي عرفتها البلاد في عام 2013،



قد يكون من اللافت أن أغلب القواعد الشعبية لحركة النهضة التونسية باتت أقرب إلى مواقف الرئيس قيس سعيد، بل وأبدت تأييداً لإجراءاته الاستثنائية التي أعلن عنها في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، ومنها ما يتعلق بحل الحكومة وتجميد صلاحيات البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه. مساندة إجراءات قيس سعيد أعلن عنها كذلك قياديون في الحركة من داخل الجناح الذي ضاق ذرعاً بتصرفات جناح راشد الغنوشي والمقربين منه -عبدالكريم الهاروني ونورالدين البحيري ورفيق عبد السلام- وبإصراره على السير في طريق إنكار الواقع وعدم الاعتراف بحقيقة فشل الزريع التي تكبدته الحركة خلال السنوات الماضية، ولاسيما من حيث تآكل رصيدها الانتخابي وتحولها إلى حركة معزولة ومتهمه بالوقوف وراء كل المآزق والأزمات التي عرفتها البلاد سواء كانت مالية واقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وصولاً إلى الوضع الصحي الكارثي بسبب انتشار جائحة كورونا. التصدعات التي ظهرت في الدورة الاستثنائية لمجلس شورى الحركة أكدت أن الأزمة هيكلية ومنهجية وأخلاقية بالأساس، وأن الحركة انتهت سريعاً إلى وضعية الإنهك الداخلي بعد أن استهلكتها لعبة المصالح الشخصية والفئوية داخلها، وبعد أن تبين أن كل الشعارات التي كانت ترفعها زمن العمل السري ومرحلة المعارضة من أرفصة شوارع الدول الأجنبية تبخرت وانقلبت إلى عكسها من باب الممارسة التي طالما كانت المحك الحقيقي لقوى الإسلام السياسي، فضفت أنها تيارات انتهازية تتولى تعويم المحلي بالإقليمي والدولي، والديني بالديني، والواقعي بالغيبي. جاء قيس سعيد من داخل المنظومة المحافظة اجتماعياً، فالرجل الذي لفت إليه الانتباه بعد 2011 بإصراره على أن يتكلم لوسائل الإعلام بلغة عربية فصحة، وأن يستشهد بآيات قرآنية وأبيات من الشعر القديم، وبالحدث الدائم عن استقلالية القرار الوطني، والذي استطاع أن يوصل إلى الجميع انطبعا بأنه نظيف اليد وقويم السلوك، وخاض الانتخابات بفرعات بسيطة من قبل أنصاره البسطاء، وأغلبهم من طلبته القدائي والطلبة الحاليين والعاطلين عن العمل، وفاز فيها كعنوان للنزاهة والشفافية في وجه منافس منهم بالفساد.

الرجل الذي عود التونسيين على زيارة المساجد لأداء الصلوات في مواعيدها، والذي يناديه محبوه بلقب الأستاذ بما يعنيه من رمزية أخلاقية واجتماعية ومعرفية ومن الانتماء إلى الطبقة الوسطى التي تحمل دائماً عبء التحولات المصرية، والرجل الذي تعددت فيه مآثر سرعان ما ترسخت في عيون التونسيين. والرجل الذي لم يترك مناسبة دون أن يوجه "صواريخه" حول ضرورة اجتثاث الفساد ومحاربة الفاسدين، والذي حدّد مواقفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمعايير أولها التصدي للوبيات والعصابات والمال العام، والدفاع عن الفقراء والبسطاء والمحرومين.



سعيد سحب البساط نهائياً من تحت أقدام الإخوان